مملكة السعلوة... مقلب هاتفي يضع عبدالله المديفر أمام أسئلة محرجة



مكالمة هاتفية واحدة كانت كافية لإشعال نقاش واسع حول حدود حرية الإعلام في السعودية، بعدما ظهر الإعلامي عبدالله المديفر في تسجيل متداول وهو يجيب بحذر وارتباك على أسئلة متصل قدّم نفسه بصفة عسكرية وأمنية. لم يكن المتصل، بحسب الرواية المتداولة، مسؤولاً أمنياً حقيقياً، بل شخصاً قُدّم على أنه المعارض السعودي وائل الخلف القرشي، استخدم صفة رسمية مزعومة في ما وُصف بأنه مقلب هاتفي.

لكن ما أثار الاهتمام لم يكن المقلب وحده، بل طبيعة ردود المديفر، الذي اعتاد الظهور أمام الكاميرات ومحاورة مسؤولين وشخصيات نافذة، وسبق أن أجرى مقابلات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. فهل كشف التسجيل عن حساسية غير عادية لدى إعلامي معروف تجاه الأسئلة ذات الطابع الأمني؟ وهل يمكن قراءة هذا الارتباك بوصفه مؤشراً على مناخ أوسع من الحذر في المجال الإعلامي السعودي؟

تُظهر المقاطع المتداولة من المكالمة أن المتصل بدأ بطرح أسئلة على عبدالله المديفر تتعلق بعلاقاته بالإمارات، والأموال التي يتلقاها، وتحركاته وسفرياته، مستخدماً صفة عسكرية وأمنية لإضفاء طابع رسمي على الحديث.

وبحسب الرواية التي نشرها حساب ماجد العنزي على منصة «إكس»، فإن المتصل هو وائل الخلف القرشي، الذي قدّم نفسه أو ظهر في سياق المكالمة بصفة مرتبطة بالمؤسسة العسكرية والاستخباراتية السعودية. ولا يتوافر ما يثبت أن هذه الصفة حقيقية أو أن المتصل كان يمثل أي جهة رسمية.

وخلال المكالمة، بدا المديفر حذراً في ردوده، وفق المقاطع التي انتشرت على المنصات، فيما ركز ناشرو التسجيل على نبرة صوته وطريقة إجابته، واعتبروا أن رد فعله يعكس ارتباكاً أمام مجرد اتصال مجهول يحمل طابعاً أمنياً.

ومن هنا جاءت المفارقة التي ركزت عليها التعليقات: إعلامي اعتاد إدارة الحوارات التلفزيونية ومساءلة ضيوفه، يجد نفسه في موقف دفاعي عندما يصبح هو موضع الأسئلة.

لا يُعد عبدالله المديفر اسماً هامشياً في المشهد الإعلامي السعودي؛ فهو مقدم برامج حوارية بارزة، من بينها «في الصورة» و«الليوان»، واستضاف شخصيات سياسية ورسمية وناقش ملفات داخلية وإقليمية.

كما أجرى مقابلة مع ولي العهد محمد بن سلمان بمناسبة مرور 5 سنوات على إطلاق رؤية السعودية 2030. وفي منشور سابق على حسابه في منصة «إكس»، عبّر المديفر عن اعتزازه بإشادة ولي العهد به، واصفاً إياها بأنها وسام فخر في مسيرته المهنية.

هذه الخلفية هي التي منحت التسجيل المتداول دلالته السياسية والإعلامية لدى منتقديه. فالمسألة، في نظرهم، لا تتعلق فقط بمكالمة عابرة، بل بمفارقة ظهور إعلامي يتمتع بحضور واسع أمام الجمهور، لكنه بدا شديد التحفظ عندما وُضعت أمامه أسئلة ذات طابع أمني.

ومع ذلك، لا يكفي تسجيل مقتطع للحكم على دوافع رد فعله أو الجزم بأنه كان خائفاً من جهة رسمية. فقد يكون الحذر ناتجاً عن طبيعة الاتصال المجهولة، أو عن اعتقاده بأنه يتحدث مع مسؤول أمني، أو عن أسباب أخرى لا يمكن حسمها من المقاطع وحدها.

لم تتوقف أهمية التسجيل عند الأسئلة المتعلقة بعلاقات المديفر وسفرياته، إذ ربطت منشورات متداولة المكالمة أيضاً بملف اليمن، وبطبيعة التنسيق بين بعض البرامج الإعلامية والجهات المعنية بالملف.

وتذهب روايات ناشري التسجيل إلى أن المديفر أشار خلال الحديث إلى وجود تنسيق بشأن الموضوعات اليمنية مع السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر. وإذا ثبتت دقة هذا الجزء من التسجيل وسياقه، فإنه يفتح باباً للنقاش حول طبيعة العلاقة بين التغطية الإعلامية والجهات الرسمية، ومدى استقلالية تناول الملفات الإقليمية.

لكن ينبغي التمييز بين ما يظهر في التسجيل وبين التفسيرات التي أضافها ناشروه؛ فالمكالمة المتداولة لا تكفي وحدها لإثبات وجود تعليمات رسمية أو تدخل مباشر في كل ما يقدمه الإعلام السعودي بشأن اليمن. كما أن وصف ما جرى بأنه «إدانة كاملة» للإعلام السعودي يظل استنتاجاً سياسياً، لا حقيقة يمكن إثباتها بمجرد مكالمة واحدة.

تكمن أهمية الواقعة في السؤال الذي تجاوز شخص المديفر إلى طبيعة البيئة الإعلامية التي يعمل فيها: إذا كان إعلامي معروف، وله حضور في البرامج الكبرى، يتعامل بهذا القدر من الحذر مع اتصال يعتقد أنه صادر عن جهة أمنية، فكيف يشعر المواطن العادي عندما يجد نفسه أمام موقف مشابه؟ هذا السؤال هو جوهر الرسالة التي حاول ناشرو المقلب إيصالها، إذ ربطوا رد فعل المديفر بمناخ الخوف من المساءلة الأمنية، وبالحدود التي قد يفرضها هذا المناخ على الكلام والتعبير.

وفي المقابل، لا يمكن استخدام رد فعل شخص واحد دليلاً قاطعاً على أن جميع المواطنين يعيشون الحالة نفسها، أو أن كل إعلامي سعودي يعمل تحت تهديد مباشر. لكن الواقعة تتيح مناقشة أوسع تتعلق بمدى قدرة الإعلاميين والمواطنين على التعبير بحرية، وبالضمانات المتاحة لهم عند التعامل مع السلطات.

تثير الواقعة أسئلة تتجاوز المقلب نفسه: ما حدود استقلالية الإعلامي عندما يتناول ملفات ترتبط بالسياسات الرسمية؟ وهل يستطيع الصحفي أو مقدم البرامج مساءلة المسؤولين بالقدر نفسه الذي يستطيع فيه المسؤول مساءلته؟ وما مساحة النقاش المتاحة عندما يتعلق الأمر بالملفات السياسية والأمنية الحساسة؟

وتكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في ظل الدور المتزايد للإعلام والمنصات الرقمية في تشكيل النقاش العام، وفي وقت أصبحت فيه المقاطع القصيرة قادرة على تحويل موقف فردي إلى قضية سياسية وإعلامية

واسعة.

غير أن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى ما هو أكثر من تسجيل واحد؛ فهي تتطلب النظر في القوانين والممارسات الإعلامية، وحالات المساءلة التي تعرض لها صحفيون وناشطون، ومدى توفر الحماية القانونية لمن ينتقد السياسات العامة.

قد يكون ما حدث مجرد مقلب هاتفي نجح في وضع عبدا المديفر أمام موقف لم يكن يتوقعه. لكن انتشار التسجيل يعكس أن الجمهور لم يتعامل معه بوصفه مادة للترفيه فقط، بل رأى فيه فرصة لطرح أسئلة عن العلاقة بين الإعلام والسلطة، وعن حدود التعبير في السعودية. فإذا كان الاتصال المجهول قادراً على إرباك إعلامي اعتاد محاورة أصحاب النفوذ، فماذا عن المواطن الذي لا يملك منصة إعلامية، ولا جمهوراً يدافع عنه، ولا مساحة واسعة لإيصال صوته؟

ذلك هو السؤال الذي بقي بعد انتهاء المكالمة: هل الخوف الذي ظهر في التسجيل مجرد رد فعل شخصي على اتصال غامض، أم أنه يعكس مناخاً أوسع من الحذر في التعامل مع السلطة؟ لا يحسم المقطع وحده الإجابة، لكنه أعاد فتح النقاش حول من يستطيع الكلام، ومن يملك مساءلة من.